S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/2000/147
25 February 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أشير إلى رسالتي المؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/2000/89)، ويشرفني أن أحيل إليكم بيانا من حكومة أوغندا (انظر المرفق) ردا على ادعاءات جمهورية الكونغو الديمقراطية المتواصلة وغير المدروسة الواردة في الوثيقة (S/2000/122) المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بشأن الحالة الإنسانية والمذابح المزعومة في مقاطعة أورينتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترفض حكومة أوغندا رفضا تاما هذه الادعاءات غير المدروسة التي لا أساس لها، والتي تتجاهل تماما تاريخ المنطقة. ومرة أخرى، تدعو حكومة أوغندا سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الالتزام بعملية السلام وبالجهود التي يقوم بها حاليا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيماكولا كيوانوكا
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لأوغندا
لدى الأمم المتحدة

250200 250200 00-31528

المرفق

بيان صادر عن حكومة أوغندا

إنها حقيقة تاريخية أن منطقة البحيرات الكبرى عانت لعقود كثيرة من الصراعات العرقية. وتشكل الصدامات العرقية أكثر أشكال هذه الصراعات شيوعا حسبما شوهد في رواندا وبوروندي وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد لوحظ أن هناك صلة مباشرة بين تواتر وحدة هذه الصراعات وطول الفترة التي يتعرض فيها الشعب للديكتاتورية والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من أشكال الحكم الفاسد. وللأسف الشديد، فإن زعماء فاسدين كانوا، في بعض الحالات، وراء التحريض المباشر على هذه الصدامات أو إذكاء نيرانها علنا.

وفي واقع الأمر، فإن الصدامات الدموية الراهنة بين جماعتي ليندو وهيما العرقيتين في منطقة بلوكوا شمال شرقي الكونغو تأخذ نمطا مألوفا من حيث أنها تنشأ نتيجة لعمليات إثارة الأحقاد العرقية وإذكاء نيرانها، وهي الأعمال التي تقوم بها الحكومة ويتصدرها الرئيس كابيلا بنفسه، الذي قام من خلال الإذاعة والتليفزيون الوطنيين في عام ١٩٩٨ بتحريض جماعات عرقية معينة ضد جماعات أخرى تعايشت معها طيلة قرون عديدة. وقد أدت هذه التحريضات من وقت لآخر إلى حدوث مواجهات مسلحة بين الجماعات في ظل خلفية من التوترات القائمة من قبل والناشئة عن مخلفات الاستعمار، والركود الاقتصادي، والضغوط السكانية، وضعف الهياكل الأساسية للدولة التي تقوم عادة بدعم القانون والنظام.

ويمكن تتبع تاريخ العداوة بين قبيلتي ليندو وهيما إلى عهد الاستعمار الذي لم تكن موارد المنطقة توزع خلاله توزيعا عادلا كجزء من سياسة فرق تسد. ونتيجة لتلك السياسات الفاسدة حصلت قبيلة هيما ذات الأقلية على مزيد من امتيازات الأراضي، وعلى فرص أكبر في التعليم والوظائف العامة أكثر مما حصلت عليه قبيلة ليندو ذات الأغلبية. وكان من الممكن بطبيعة الحال تصحيح هذا الوضع لو أن حكومة تقدمية وتتسم بالمسؤولية كانت قد عالجته بعد الاستقلال. ولكن ٣٠ عاما من الحكم السيئ أدت إلى إدامة هذه السياسات الإدارية والاقتصادية الفاسدة وزادت من الحالة سوءا.

وطبقا للتقارير التي تلقتها وكالات الأمن الأوغندية، فإن الصدامات المسلحة بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، حيث وقعت في مناطق نيانغاراي، وكاتوتو، وكوندا، وفاتكي، وديونغو، ونيوكا، وغيرها. وفي الآونة الأخيرة، وفي الفترة ما بين ٦ و ٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام، وقعت صدامات عنيفة في سبع مناطق محلية، أسفرت عن مقتل ما بين ١٠٠٠ و ٠٠٠ ٢ شخص. واقترنت أعمال العنف بأعمال النهب وتدمير الممتلكات على نطاق واسع. وكانت الأسلحة الرئيسية التي استخدمت في الاعتداءات المديات الكبيرة والحراب، فضلا عن الأقواس والرماح. ويبدو أن الخصومات المتعلقة بالأراضي هي جوهر الصراع.

وهناك أمر جلي، ألا وهو أن الصدامات لا علاقة لها إطلاقا بوجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في المنطقة. وفي حين أن الأسلحة الرئيسية التي يستخدمها أفراد القبائل هي الأقواس والرماح والحراب والمديات الكبيرة، فإن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية مزودة بأحدث الأسلحة التي تستخدمها في مقاومة المتمردين الأوغنديين الذين يقوم السودان بتدريبهم وتسليحهم والذين يحاولون استغلال حالة وجود فراغ في السلطة في شرق الكونغو لشن الهجمات ضد أوغندا. ورغم أن الصراعين ينتشران في المنطقة الجغرافية نفسها، إلا أنهما منفصلان. فالمذابح القبلية تشارك فيها جماعات كونغولية غير مشتركة في الأنشطة المارقة التي يقوم بها المتمردون والأوغنديون وحلفاؤهم من جماعة الإنتراهموي. وهذا أمر يمكن أن تشهد بصحته المنظمات غير الحكومية والصحفيون العاملون في المنطقة. ولذا فإن ادعاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن المذابح ناجمة عن وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في الأراضي الكونغولية لا أساس له من الصحة.

وبصرف النظر عن الوقائع المذكورة أعلاه، بذلت حكومة أوغندا بعض الجهود سعيا إلى محاولة التخفيف من حدة التوترات، ومن ثم تسهم في إنهاء الصراع. ولقد عملنا السنة الماضية مع سلطات المقاطعات بغرض إقامة لجنة تم إنشاؤها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وكلفت بمهمة إنهاء القتال، والعمل على إعادة القانون والنظام، وإجراء مناقشات مع قادة الجماعات المتصارعة بهدف إصلاح الاختلال القائم في توزيع الأراضي في المنطقة. وتسلم حكومة أوغندا تسليما تاما بأن هذا الصراع يمثل مشكلة داخلية لا يمكن حلها إلا على أيدي الكونغوليين أنفسهم. ومع ذلك تبذل الجهود لزيادة انتشار قوات الدفاع الشعبية الأوغندية حول المناطق التي يعمها الصراع من أجل مساعدة سلطات المقاطعات في الجهود التي تبذلها لإقرار القانون والنظام في المنطقة. وتقدم المساعدة أيضا إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية من أجل تدريب الشرطة المدنية وتعزيز النظام القضائي.

وتود حكومة أوغندا أن تعلن ما يلي:

- أنها لم تشارك قط في انتهاكات لحقوق الإنسان في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يشر أي من المصادر التي ذكرتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المذابح في منطقة بلوكوا إلى ذلك؛

- أنها ترحب بإجراء تحقيقات حيادية حول أسباب هذه المذابح؛

- أنها على استعداد للتعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة والأمم المتحدة من أجل توفير الأمن والإغاثة الإنسانية للمجتمعات المتضررة؛

- أنه لا يمكن التوصل إلى حل طويل الأجل للمذابح العرقية التي تقع بصورة دورية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا من خلال إجراء حوار وطني بين الأطراف الكونغولية على النحو المنصوص عليه في اتفاق لوساكا للسلام.

- وأخيرا، تؤيد حكومة أوغندا الجهود التي يبذلها مجلس الأمن حاليا لدعم اللجنة العسكرية المشتركة والحوار الوطني بين الأطراف الكونغولية بهدف نزع فتيل الصراع الأكبر الدائر في الكونغو، الذي لا يشكل الصراع بين ليندو وهيما إلا جزاء منه.

- - - - -